

الخطوة الأولى

في الاتجاه الصحيح

"لقد كان من أهم الأعراس التي سمعت من أجلها مصر لفك اغلال الامتيازات الأجنبية واطلاق يدها في شؤونها المالية رفع الثبن الذي ظل هذه العصور المتطاولة وهو جائم على صدفنة من دافعى الضرائب هي كما قلنا أحق الثقات بالعلف والرعاية ، نعتى بها طبقة صغار الملاك الزراعيين من يدفعون ضريبة أطيان قدرها عشرة جنيهات فأقل ، فهذه الطبقة التي يناهز أفرادها مليونين ونصف مليون نسمة والتي تمثل مجموع عائلاتها نحو نصف سكان القطر قاطبة ، والتي هي بلا ريب عماد الثروة الزراعية ومصدر الرخاء في البلاد إنما تعتمد مايسد الرقب من دخل ضئيل لا يكاد يفي بأبسط ضروريات الحياة في أدنى مستوى معقول ، ومع ذلك فقد ظلت هذه الطبقة الى الأمس القريب مرفقة بالضريبة تدفعها بنفس النسبة التي يدفعها المالك العقارى الكبير ، وتدفعها في الوقت الذى أعفى فيه من الضريبة مالك الثروة المقولة مهما ضمنت ومالك العتار المبنى إذا لم تتجاوز قيمته حدا معينا "...

"لقد يتعم الروح التي استرشدنا بها في الاعفاء أو التخفيف من الضرائب القائمة ، ولا يدهشكم أن أقول إن هذه الروح نفسها هي التي أوجت إلينا فرض الضرائب الجديدة على غير الفلاحين وصغار المتولين ، فالاعفاء من الضريبة في الحالة الأولى وفرض الضريبة في الحالة الثانية إنما هما مظهران مختلفان لظهور واحد ، هو تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع المنارم ، والمعانم ، على الناس بالقسطاس .

"وقد يغفل الى الضريبة الجديدة بعين السخط من دافعيها رغم أنهم من فريق القادرين على التمام ... ولكن هذه التضحية النافهة من الأفراد هي من مصدر النعمة السابعة للجموع ، وإنما أساس الاجتماع المساهمة لا المساومة ، ومن الظلم البين للجموع أن يفتع الفرد ولا ينفع ، وأن يقبض ولا يدفع !

"ولقد راعينا في فرض الضرائب الجديدة أن تكون خفيفة العبء من ناحية ، وأن تقع من ناحية أخرى على الكماليات أو على المتقاعين بحالة الحرب " .

"بيان وزير المالية"

لم يكن بد من التنويه على صفحات هذه المجلة بالسياسة المالية التي فصلها بيان معالى وزير المالية في مجلس النواب ، ولو أنها بسبب صدورها شهرية قد سبقتها الصحف اليومية والأسبوعية إلى الحديث عن هذه السياسة . فجلة الشؤون الاجتماعية هي أولى الصحف بهذا الحديث لتخصصها في المسائل الاجتماعية من جهة ، ولأنها طالما دعت دعوات حارة إلى مثل هذه السياسة في كل عدد من أعدادها على وجه التقريب من جهة أخرى فهى أول من يستبشر بالخطوة الأولى في هذا الاتجاه الصحيح .

تمهض هذه السياسة على أسس ثلاثة :

الأول : إعفاء من لا تتجاوز الضريبة على جميع أطيانه خمسين قرشا من هذه الضريبة وتخفيضها ٦٠ ٪ إذا زادت على خمسين قرشا ولم تتجاوز جنيها . و ٤٠ ٪ إذا زادت على الجنيه ولم تتجاوز الجنيين . و ٣٠ ٪ إذا زادت على جنيين ولم تتجاوز خمسة الجنيهات .
والثاني : زيادة مهر الضريبة المقررة على إيرادات ربوس الأموال المشقولة والأرباح التجارية والصناعية من ١٠ ٪ إلى ١٢ ٪ وعدم إعفاء مبلغ الحد الأدنى للأرباح التجارية والصناعية إذا تجاوزت الأرباح هذا الحد .

والثالث : رفع فئات الدمغة ورسوم الإنتاج والضريبة على بعض الكماليات ووسائل الترف كالمراهنات واليا تعيب والكحول القى والبيرة واللاهى .

وقد وصف البيان هذه السياسة بأنها " الألف والباء فى قاموس العدالة الاجتماعية " وهو وصف حقيقى لهذه الخطوة الأولى فى جميع هذه الاتجاهات التى نرى أن نتحدث عن كل منها باختصار .

فأما الإعفاء والتخفيض من ضريبة الأطيان لصغار الملاك فهى الخطوة الأولى فى سبيل التخفيف اليسير عن كاد نصف السكان الذين قضوا الأجيال وراء الأجيال وهم يرزحون تحت ضغط الفقر والاضطهاد والاستغلال ويعيشون عيشة لا يرضاها العبيد ولا تقبلها السوائم ولا يستطيعها العبيد والسوائم لو رضوا بها ، فقيمة الدخل السنوى لهذه المخلوقات التى تعد بالملايين لا يمكن أن يعيش بها مقدار عددهم من الكلاب أو الخيول أو البغال !

وليس فى هذا القول مبالغة فإن الدخل الفردى لطبقة العمال الزراعيين ومن هم فى حكمهم من صغار الملاك لا تتجاوز خمسة قروش فى اليوم بحسب الأجر المرفوع الذى قرره القانون أخيرا ولم ينفذ إلا فى مزارع الحكومة وبعض الدوائر التى استجابت لندائها . فويل تكفى هذه القروش الخمسة لإطعام حصان من خيل الحكومة ولا تقول حصانا من خيل السباق فهذه خيول مترفة تأنف أن تهبط الى درجة الآدميين فى هذه البلاد ! هل تكفى هذه القروش الخمسة كلبا من كلاب الحراسة ولا تقول من كلاب الزينة ، فهذه كلاب مترفة تأنف أن تسوى بالآدميين من الفلاحين والعمال !

إنها لا تكفى ولا شك ، وقد انقضت الأجيال وراء الأجيال وهذه الملايين تعيش فى هذا الحرمان وتخضع مع ذلك لضريبة الأطيان . وفى هذا يقول البيان :

" وقد كان المفروض بعد أن تحررت مصر من قيودها المالية أن يكون أول هم الشارع المصرى إنصاف هذه الفئة من المولين ومعاملتها على قدم المساواة بغيرها من الطبقات ولكن الذى حدث أنه بينما روعى فى التشريعات المالية التى صدرت إثر إلغاء الامتيازات

الأجنبية إعفاء حد أدنى من الدخل فيما يخص بضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريبة كسب العمل ، تركت ضريبة الأطنان كما هي تسرى على ريع الأرض جميعه دون إعفاء ما ، وبذلك أصبح المالك الزراعى الصغير هو وحده دون أصحاب الدخل الصغيرة الذى لا يتمتع بحق الإعفاء .

ولا يجد الإنسان ما يقوله فى السياسة الجديدة إلا أن يثنى عليها فيما أخذت به من الإعفاء والتخفيض ، وإلا أن يطلب الخطوة التالية التى لا تستقيم خطوات هذه السياسة بغيرها تلك هى خطوة تدرج الضريبة حسب تدرج الملكية الكبيرة ، كما تدرج التخفيف حسب تدرج الملكية الصغيرة . ولن يجد أحد اعتراضا جديا على الحكومة حين تأخذ بسياسة " الضرائب المتصاعدة " لأنها أبسط قواعد العدل الاجتماعى التى تنطق بها البدهاء ولا تحوج إلى المجادلة والجدل .

فمن ذا يستطيع أن يجادل فى أن مالك الألف فدان أقدر على أداء الضريبة من مالك المائة ومن ذا يجادل فى أن مالك عشرات الألوف أقدر من مالك الألف المفرد؟ لن يستطيع أحد أن يجادل فى عدالة توزيع التكاليف على هذا النحو ، ولن يقول أحد إن هذا يحدث اضطرابا فى قواعد الاقتصاد الأهلئ وإلا كان أداء صغار الملاك ومتوسطهم — ممن لم يتداولم الإعفاء والتخفيض — لنفس الضريبة التى يؤديها كبار الملاك مزرعنا لقواعد الاقتصاد الأهلئ لتجاوزهم مقدرتهم الحقيقية .

ونحن نقول هذا ولا نفعل القوى الخفية التى يملكها أصحاب الملكيات الكبيرة؛ والتى تحارب كل وزارة تهم بإجراء العدل الاجتماعى فى أبسط الحدود . ولكن هذه الوزارة تستند إلى ثقة الملايين ومعظمهم من الفقراء؛ فهى التى تملك أن تجابه هذه القوى الخفية ، وأن تجرى العدالة الضرورية . ولا بأس عليها من أن تكشف هذه القوى الخفية وأن تخرجها بهذا الكشف وتستعين به على إقرار العدالة الأولية .

وأما زيادة سعر الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المقولة والأرباح التجارية والصناعية وعدم إعفاء مبلغ الحد الأدنى إذا تجاوزته الأرباح ، فهو كذلك حق وعدل ، ولا سيما فى هذه الظروف الاستثنائية التى زادت من قيمة الأرباح زيادة كبيرة .

فإذا كان هناك ما يقال فهو المطالبة بالخطوة التالية وهى أيضا ودائما " الضرائب التصاعدية " على هذه الإيرادات والأرباح ، وما قيل عن القوى الخفية التى تحارب هذا الاتجاه فى دوائر الملاك يقال هنا بنحوه بل يقال أكثر منه ، إذ أن أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة أقدر وأبرع من كبار الملاك فى المداورة والمداورة والحيلولة دون الاتجاهات التى تكفهم بعض النفجيات التى لم يأنفوها ، وإن كان أمثالهم فى كل بلد يحتملون أضعافها دون شكوى ولا تذمر .

ألا إن مصلحة المجموع يجب أن تملو على مصلحة الأفراد الطبقات ، وفي كل بلاد العالم تتحمل رؤوس الأموال الكبيرة تكاليف أبهظ بما لا يقاس إليه ما تقترح أن تتحمله هنا ؛ لها تقترح إلا إجراء العدالة الاجتماعية في أبسط حدودها ، وهي ألا تسوى الإيرادات الصغيرة والمتوسطة بالإيرادات العالية في فئة الضريبة .

وأما رفع فئات الضريبة على الكليات وأدوات الترف فهو أعدل القرارات جميعا ، وهو أحق الأعمال بالتشجيع والتجديد ، فإذا جاز لنا أن نقول شيئا ، فهو أن هناك كليات أخرى لم يشملها هذا القرار ومن الواجب أن يشملها وفي مقدمتها وسائل الزينة للنساء وللرجال الذين يحفلون بما يحفل به النساء حتى في أزمنة الشدة والغلاء .

ولعل من أعجب ما يكشف عنه البيان مما يؤيد ما نقوله عن النفوذ الخفي الذي يعطل الاتجاهات العادلة حين تمس بعض المصالح الصغيرة لأصحاب هذا النفوذ قوله عن ضريبة المراهات :

” في سنة ١٩٤٠ اقترح رفع رسم الدمغة على المراهات واليانصيب من ٥٪ إلى ١٥٪ على المبالغ التي تدفع جوائز للراهنين والراجمين . ولكن هذا الاقتراح على وجاهته الفظاهرة لقي معارضة شديدة من بعض المالين المسيطرين على مراهات الخيل ، فرفض ولم يتعد بحثه دائرة المجلس الاقتصادي . على أن المشاهد الذي تؤيده الاحصاءات أن أعمال المراهات في رواج مطرد ، حتى لقد زاد المحصل من الضريبة المفروضة عليها من ٦٤,٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٣٩ إلى ٧٧,٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٤٠ إلى ٩٤,٠٠٠ جنيه في الأحد عشر شهرا الأولى من سنة ١٩٤١ مما يتوقع معه أن تبلغ جملة الحصيلة أكثر من ١٠٠,٠٠٠ جنيه في هذه السنة “ .

وهذه فضيحة عجيبة ولكنها ليست الوحيدة ، فكثير من القوانين العادلة يلقي مثل هذه المعارضة ، ولا أدل على ذلك من أن قانون ضريبة التراكات لم يصدر حتى اليوم في خلال ثلاث سنوات ، وهي أعدل الضرائب جميعا ولا سيما إذا روعي فيها مبدأ التدرج بحسب قيمة التركة ، إذ أن الوارث السعيد لا يضيره شيئا أن يتسلم الألف ناقصة مائة من مال لم يتعب في جمعه !

وإذا كان لنا أن نأسف على شيء فيما يختص برفع فئة الضريبة على المراهات فهو أنها لم تبلغ ١٥٪ كما كان مقترحا سنة ١٩٤٠ بل اكتفت الوزارة بإبلاغها ١٠٪ فقط حتى لا تلقى أية معارضة كما يقول البيان . أما فيما يختص بضريبة الكحول النقي والبيرة — والبيان يقول ” إن معظم هذا الكحول يذهب لصنع المشروبات الروحية ” — فقد كنا نتنظر ألا تقتصر الزيادة على خمسة مليارات في اللتر من الكحول وستة في اللتر من البيرة . فالسادة الذين تتعاطون هذه المشروبات ليس بالكثير طليهم أن يشتروا ” مزاجهم ” العزيز بأضعاف هذا

السعر ، وأما الفقراء الذين يتناولونها فن المصنعة الاجتماعية أن تملأ أسعارها على مستوى قدرتهم فيخفف استعمالهم لها .

ولابد أن هناك اعتبارات اقتصادية وغير اقتصادية دعت إلى الاقتصار على هذه الزيادة الطفيفة ولكن هذا الاتجاه العصاب يدل على بدء التحرك ، وسنرتقب إذن خطوات أخرى في هذا المجال كلما سمحت الظروف والأحوال .



وننتقل من هذا إلى النظر في ناحية أخرى من محتويات البيان ... هذه الناحية التي تحدث فيها عن التضخم وعن وسائل مكافئته ، فبعد أن سرد الوسائل التي لجأت إليها الأمم المتحاربة لمقاومته قال عن مصر : ” مصر ليست بالبلد المحارب ، ولكن وجود القوات البريطانية فيها كاد يجعلها من حيث العوامل الاقتصادية في مثل موقف البلد المحارب : (نأولا) كمية السلع التي في أسواقها قد نقصت لانخفاض أو انقطاع الوارد ، و (ثانيا) كمية النقد المتداول فيها زادت بما تنفقه القوات البريطانية من جهة وما تنفقه الحكومة على ضرورات الطوارئ من جهة أخرى وما قضت ضرورات الحرب بإبقائه فيها من الأموال التي تسرب عادة إلى الخارج .

” وما دام هذا هو وضع مصر فبديهي أنه يتعين على حكومتها ، لكي تأمن عواقب الحالة التي آلت إليها ، أن تأخذ بنفس السياسة الحكيمة التي اتخذتها جميع الحكومات المتحاربة من الجانبين جميعا ، أعنى أن تعتمد على مكافئة كل ميل إلى ارتفاع تكاليف المعيشة بتقييد الاستهلاك من جهة ، وتشجيع الانتاج من جهة ثانية ، وتحديد أسعار الضروريات من جهة ثالثة ، والعمل على انقاص كمية النقد المتداول من جهة رابعة “ .

ثم يقول :

” من أفضل الوسائل لمكافئة التضخم سحب الزائد من النقد عن حاجة التداول الفعلي عن طريق فرض الضرائب ، والحكومات في الحرب الحالية تلجأ إلى هذه الوسيلة مدفوعة بما ملين : (الأول) مواجهة نفقات الحرب أو طوارئها و (الثاني) المحافظة على التوازن الاقتصادي بالحد من القوة الشرائية لخفض مستوى الاستهلاك ، وباستئصال كل زيادة غير عادية في هذه القوة .

ويعرض لضريبة الأرباح الاستثنائية فيقول :

” ولقد كان فرض ضريبة الأرباح الاستثنائية من أفضل ما فعلته الحكومات السابقة ، ومن هذا القبيل أيضا ما تعترمه الحكومة الحالية من فرض صرائب جديدة لفادى الأخذ من

الاحتياطي ، ومن ذلك مشروع زيادة ٢٪ على ضريبة الأرباح التجارية والصناعية فإن أصحاب هذه الأرباح هم بالذات الطبقة التي استفادت من الحرب أعظم الاستفادة ، والتي زاد دخلها زيادة هي المظهر الأكبر لما هو واقع الآن من ارتفاع الأسعار واضطراب التوازن ، أما أصحاب الدخول الأخرى ، وهم طبقة الزراع وطبقة أصحاب المهن والمهائيات والأجور ، فإما بقي دخلهم على حاله وإما زاد زيادة طفيفة لا يعتد بها وكانت نتيجة لأسباب للنلاء الحالي .

وهذا كلام واضح صريح في بيان أسباب التضخم وفي بيان وسائل علاجها ، والذي يعيننا هنا من وسائل العلاج هو ما أكدته البيان مرة ومرة وهو ضرورة زيادة الضرائب على المتفعين بالحالة الاستثنائية الحاضرة ، وقد بينا فيما سبق النواحي التي تحققت فيها هذه الزيادة .

وبقي أن نقول : إن هذا البيان يثبت من ناحية جديدة صواب ماذهب إليه من ضرورة فرض "الضرائب المتصاعدة" فهي وسيلة عملية مضمونة مجربة لمكافحة التضخم في مثل هذه الظروف ، بل في الظروف العادية التي ترتفع فيها المقدرة على الشراء عند ذوى الإرادة العالى فيفترقون بطبقاتهم عن الطبقات الأخرى ، ويقع بسبب هذا الإقتراق ما يقع من الاختلال الاجتماعى في كيان الشعوب بسبب قلة التوازن بين حياة السكان .

ولا نحب أن نفرق في الآمال فتصور أن هناك ضرائب إضافية تفرض حينما يبلغ الربح أو الإرادة حدا معينا ، وينتفع بها في مواجهة الطوارئ ، وفي الخدمة الاجتماعية التي تحتاج للآلوف والملايين .

وصحيح إن الشئون الاقتصادية حساسة ، ولكن الشئون الاجتماعية في هذه الأيام حساسة كذلك ، ولم تعد هذه الشئون تتمتع بالبلادة التي كانت تتمتع بها في الأجيال الغابرة ، وقد أحسن البيان كل الإحسان حينما قال :

" ما الذى يكسبه الفلاح المصرى من الاستقلال إذا ما ظل في كل عهد من العهود كعش الفداء ومحل الاستغلال ؟ فلنقلها كلمة صريحة يا حضرات النواب ، فلقد عملنا لتخليص المصرى من الاستعمار الأجنبى وقد بقى علينا أن نخلص المصرى من الاستعمار المصرى ! " .